

الاصلاح والتجديد نظماً وسياسات وأدوات. وفي هذا السياق فإن الانتقال من حالة الدفاع السلبي تقتضي طرح البدائل الخلاقة القائمة على عدم الإستهانة بقدرات وامكانات الانقلابيين بالضفة الغربية والذين بدأ قادتهم يهددون بها، وامكانية المباغمة بتكتيك مبتكر قوامه عمليات اغتيال لبعض الرموز والشخصيات أو عمليات عسكرية خاطفة لإشاعة الفوضى وتكريس الفلتان وإشارة الخوف وتأكيد قدرتهم على إيقاع ضربات خاطفة ذات مغزى لتقويض أسس استقرار النظام بالضفة، أو الاعتماد على إثارة

الفوضى ... أو غير ذلك الإحتمالات الواردة. على أن الأكثر أهمية في هذا المجال هو عدم الركون لمحصلة قوى عديدة بموازين القوى العسكرية المباشرة، فإن مدرسة بنفس البنى والمناهج والأدوات انهار فرعها الأساسي بغزة لن تكون محصنة وبمنأى عن الانهيار بفرعها الآخر في الضفة.

### محددات العودة إلى الحوار:

أولاً: الإلتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية كتمثل شرعي ووحيد، وبرنامج المنظمة، وإعلان الإستقلال، ومبادرة السلام الفلسطينية والعربية، وبجميع الإلتزامات والاتفاقيات التي أبرمتها المنظمة.

ثانياً: تحريم وجود أي سلاح أو تشكيل مسلح خارج إطار السلاح

الشرعي وأجهزة الأمن المحددة وفقاً للقوانين النافذة وإعلان حل جميع الميليشيات التابعة لكل الفصائل.

ثالثاً: إدانة الانقلاب العسكري في قطاع غزة والعودة الكاملة عن جميع الانتهاكات والجرائم التي تم ارتكابها، وتقديم مرتكبيها للعدالة وإزالة كل نتائجه ومظاهره العسكرية والمدنية، وتسليم جميع المواقع إلى الرئاسة الفلسطينية، ومن تحدده لهذا الغرض.

رابعاً: الإلتزام بقرار المجلس المركزي بشأن إجراء انتخابات عامة مبكرة في كل أرجاء الوطن على أساس قانون انتخابات جديد يعتمد صيغته

التمثيل النسبي الكامل.

خامساً: الإلتزام بالشرعية الفلسطينية من قبل الجميع، وبجميع المراسيم والقرارات والإجراءات التي صدرت لحماية النظام السياسي الفلسطيني ودور السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ■

تكرارها ثانية، لمضاعفة الجهد بالرؤية الواضحة والخطة المدروسة والجاهزية الكاملة لمواجهة هذا التحدي الحقيقي مهما تضاعلت نسب إمكانات واحتمالات وقوعه.

خاصة وأن معظم توصيات اللجنة، إنما تستهدف

## حالة الاختراق داخل الأجهزة الأمنية لم تكن سرية أو مفاجئة، بل هي حالة قائمة ومنتفذة داخل المؤسسة العسكرية ولها سطوتها على قيادات الوحدات والمواقع

تحقيق مثل هذه الجاهزية إن لم يكن في مواجهة الإحتمال، فمن أجل تحقيق المناعة الذاتية وتجاوز حالة التردد والتفكك والضعف. ومع ذلك وحتى لو اكتفى الانقلابيون بإنجازهم في غزة، فإنه يحظر



التفكير لهم بذلك الإنجاز والتخلي عن قطاع غزة، الأمر الذي يتطلب بناء استراتيجية تقوم على فكرة تقويض سلطتهم بالقطاع وإشغال تجربتهم ومحاصرتهم لاستعادة وحدة الوطن، دون أدنى توقع بأن ذلك سيكون هدفهم حيال السلطة الشرعية بالضفة الغربية ولو عبر بناء نموذج حكم يحظى برضى الناس بقطاع غزة، ويمكن للشعب

## المواقع الرئاسية في رئاسة السلطة ليست على درجة عالية من الأهمية في تحديد السياسات وصنع القرار

الفلسطيني من التقييم والمقارنة بين تجربتين ونموذجين، مما يضاعف المسؤولية باتجاه تخلص النموذج الفتحاوي في ممارسة الحكم من السلبيات التي تعتريه، والإقدام بقوة نحو بناء النموذج الجديد الواعد بكل ما يستدعيه من متطلبات

القادة بوصول اختراقات إلى دوائرهم الأولى دون منع ذلك، بل إن بعضهم استخدم الاختراق وسيلة لحماية نفسه، سلم البعض أنفسهم وقواتهم ومواقعهم للانقلابيين بشكل مخز ودون أي قتال.

لم يتم الإلتزام بالعمل من خلال غرفة العمليات كما تقتضي التعليمات والأصول، ثبوت تمحور بعضهم مع تيارات داخل الحركة والتي كان لها موقف حيادي من المواجهة، الاتصال بالانقلابيين وتلقي الاتصالات منهم بهدف الاستسلام لهم دون إذن القيادة أو حتى معرفتها، لجوء البعض منهم إلى خلق التناقضات وإقامة المحاور داخل جسم القوات، افتقر البعض منهم إلى المؤهلات القيادية الأولية والمعرفة الأساسية لإدارة القتال مما ألحق في قواتهم خسائر بشرية لا طائل منها وكان يمكن تلافيها.

اعتمدوا على القرار السياسي كمخلص لهم ولم يعتمدوا على أنفسهم وقواتهم لخدمة القرار السياسي كما تتطلب أصول الجندية، عدم قدرة بعضهم على حماية الاسرار الموكل إليه حمايتها مما أدى إلى وقوعها بين أيدي الانقلابيين مع كل ما ينتج عن ذلك من أضرار ويحملون هم مسؤولية وقوعها، لم يعمل البعض منهم على نجدة قواته مع علمه أنها تواجه ظروفًا قاسية.

### الخلاصة

توقفت اللجنة أمام نجاعة

التخصصات والمواقع الاستشارية بالرئاسة لتستنتج أن الكثير من تلك المواقع ليست على درجة عالية من الأهمية، في تحديد السياسات وصنع القرار ما دامت فردية، وإسناد أي صلاحيات تنفيذية أو إشرافية إليها يخلق من الإرباك والإشكالات ما يزيد من التعقيد والانعكاس السلبي والازدواجية بالرجعيات وخاصة في النطاق العسكري - الأمني.

لذا توصي اللجنة بقبول استقالة مستشار الأمن القومي السيد محمد دحلان من مهامه.

ستعمل على توليد ومضاعفة الحافز لدى حركة حماس لإيجاد المبررات والفرص والإمكانات لمواصلة الفعل الانقلابي في الضفة الغربية، الأمر الذي يحظر معه إخراج مثل هذا الاحتمال (ولو كان بنسبة ضئيلة) من دائرة التوقع، بما يرتب مسؤولية فورية ومباشرة ارتباطاً بالدروس والعبر المستفادة من أحداث غزة وعدم